

Distr.: General
22 July 2014
Arabic
Original: Arabic/English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ١٠٢ من القائمة الأولية*
تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر
الأبيض المتوسط

تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٢	أولا - مقدمة
٣	ثانيا - الردود الواردة من الحكومات
٣	كولومبيا
٤	لبنان
٤	البرتغال
٦	إسبانيا

* .A/69/50



الرجاء إعادة استعمال الورق

130814 130814 14-57985 (A)



أولا - مقدمة

- ١ - أُنْتُت الجمعية العامة، في قرارها ٦٧/٦٨، على بلدان منطقة البحر الأبيض المتوسط لما تبذله من جهود في مواجهة التحديات المشتركة، من خلال إجراءات شاملة ومنسقة، تستند إلى روح الشراكة المتعددة الأطراف، بغية تحقيق الهدف العام المتمثل في تحويل حوض البحر الأبيض المتوسط إلى منطقة للحوار وعمليات التبادل والتعاون، بما يضمن السلام والاستقرار والازدهار، وشجعت بلدان المنطقة على تعزيز هذه الجهود بوسائل منها إقامة حوار تعاوني عملي المنحى على أساس دائم ومتعدد الأطراف فيما بين دول المنطقة، واعترفت بدور الأمم المتحدة في تعزيز السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي.
- ٢ - وسلّمت الجمعية العامة بأن إزالة أوجه التفاوت الاقتصادي والاجتماعي في مستويات التنمية وغير ذلك من العقبات، وكذلك توخي الاحترام وزيادة التفاهم فيما بين الثقافات في منطقة البحر الأبيض المتوسط، هما أمران من شأنهما أن يسهما في تعزيز السلام والأمن والتعاون فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط من خلال المنتديات القائمة.
- ٣ - وأهابت الجمعية العامة بجميع دول منطقة البحر الأبيض المتوسط، التي لم تنضم بعد إلى جميع الصكوك القانونية المتصلة بميدان نزع السلاح وعدم الانتشار، التي تم التوصل إليها في مفاوضات متعددة الأطراف، أن تقوم بذلك وهيئة من ثم الظروف اللازمة لتعزيز السلام والتعاون في المنطقة. وشجعت الجمعية جميع دول المنطقة على هيئة الظروف اللازمة لتعزيز تدابير بناء الثقة فيما بينها، من خلال تشجيع المصارحة والشفافية الحقيقيتين في جميع المسائل العسكرية، وبالمشاركة في جملة أمور منها نظام الأمم المتحدة للإبلاغ الموحد عن النفقات العسكرية، وتقديم بيانات ومعلومات دقيقة إلى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية.
- ٤ - وشجعت الجمعية العامة بلدان البحر الأبيض المتوسط على مواصلة توطيد تعاونها في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إمكانية لجوء الإرهابيين إلى استخدام أسلحة الدمار الشامل، مع أخذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة في الاعتبار، وتوطيد تعاونها في مكافحة الجريمة الدولية ونقل الأسلحة غير القانوني وإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، مما يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن والاستقرار في المنطقة، ويجول من ثم دون تحسين الحالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الراهنة، ويعرّض العلاقات الودية بين الدول للخطر، ويعوق تنمية التعاون الدولي ويؤدي إلى تفويض حقوق الإنسان والحريات الأساسية والأساس الديمقراطي للمجتمع التعددي.

٥ - وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم تقرير إلى الجمعية العامة، في دورتها السادسة والستين، عن سبل تعزيز الأمن والتعاون في منطقة البحر الأبيض المتوسط. وهذا التقرير مقدم امتثالا لذلك الطلب، واستنادا إلى المعلومات الواردة من الدول الأعضاء.

٦ - وفي هذا الصدد، وُجِّهَت مذكرة شفوية مؤرخة ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٤ إلى جميع الدول الأعضاء، تطلب إليها تقديم آرائها بهذا الشأن. وقد أُدرجت ردود الدول في القسم الثاني من هذا التقرير. وستصدر أي ردود إضافية في شكل إضافات إلى هذا التقرير.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]

[٦ أيار/مايو ٢٠١٤]

في إطار سياسة الدفاع الوطني، تتعاون وزارة الدفاع مع البلدان الأخرى في تعزيز قدرات التصدي لمشكلة المخدرات العالمية والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتحسين السلامة العامة والقدرات التشغيلية استنادا إلى مبدأ المسؤولية المشتركة.

وفي هذا الصدد، طورت وزارة الدفاع، عن طريق القوات المسلحة والشرطة الوطنية، آليات ثنائية ومتعددة الأطراف تركز على تقديم المساعدة التقنية، وتبادل الدروس المستفادة وتحديد خطوط العمل القائم على المصالح المشتركة. وفي منطقة البحر الأبيض المتوسط، يشارك الجيش الوطني الكولومبي في القوة المتعددة الجنسيات والمراقبين التابعين لها في سيناء من خلال كتيبة كولومبية، مما يساعد على صون السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي محافل أخرى، تعمل وزارة الدفاع مع شركاء استراتيجيين لتوسيع نطاق التعاون في مجال الأمن. وأنشأت آلية للحوار مع إسبانيا بشأن المخدرات، تحققت في إطارها نتائج تنفيذية هامة، مما يساعد في مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات إلى أوروبا، وتعزيز الاستقرار في منطقتنا.

وبالإضافة إلى ذلك، يجري وضع خطة للتعاون مع بعض بلدان غرب أفريقيا لتعزيز القدرات المؤسسية في مجال الأمن، مما ينهض بالمعايير التشغيلية ويعزز قدرة قوات الأمن على مواجهة الجماعات الإجرامية والإرهابيين في منطقة الساحل.

وأخيراً، تدعم وزارة الدفاع جهود عدم الانتشار، وتدين استخدام أسلحة الدمار الشامل في البحر الأبيض المتوسط أو في أي مكان في العالم. وتحث لذلك الدول الأخرى على اعتماد سياسات أمنية ودفاعية لا تنطوي على تطوير أو استخدام أسلحة الدمار الشامل.

لبنان

[الأصل: بالعربية]

[١٢ آذار/مارس ٢٠١٤]

إن لبنان يلتزم بالقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة ويتعاون في مكافحة الإرهاب، والجريمة الدولية، ونقل الأسلحة غير المشروع، وإنتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها بصورة غير مشروعة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وفي العالم.

البرتغال

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٤ أيار/مايو ٢٠١٤]

أكدت الجمعية العامة من جديد، في دورتها الثامنة والستين، وهي تشير إلى القرارات السابقة المتخذة بشأن هذه المسألة، على أهمية التعاون فيما بين بلدان البحر الأبيض المتوسط بوصفه السبيل الأساسي لضمان السلام والأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة، التي تشمل البلدان الأوروبية، فضلاً عن المغرب العربي والشرق الأوسط.

وتشارك البرتغال في عملية التعاون مع بلدان البحر الأبيض المتوسط، على وجه الخصوص فيما يتعلق بالدفاع، من خلال المشاركة النشطة في المشاريع التي تسهم في تعزيز العلاقات بين البلدان الأوروبية وبلدان الشرق الأوسط. وتشارك في الشراكة الأوروبية - المتوسطية، وعملية برشلونة: الاتحاد من أجل البحر الأبيض المتوسط، وتحالف الأمم المتحدة للحضارات، وغيرها.

وتشارك البرتغال أيضاً في حوار ٥+٥، الذي تشمل إجراءاته المتعلقة بالتعاون العسكري وحالات الطوارئ المدنية، ١٠ بلدان من منطقة البحر الأبيض المتوسط، هي إسبانيا وإيطاليا والبرتغال وتونس والجزائر وفرنسا وليبيا ومالطة والمغرب وموريتانيا.

وفي عام ٢٠١٣، تولت البرتغال مرة أخرى رئاسة الحوار، واختارت كأولوية زيادة التعاون ومستويات الأمن في المنطقة. ومكنت الأنشطة المعدة لهذا الغرض من تعزيز التعاون

والحوار فيما بين البلدان الواقعة على شاطئ البحر الأبيض المتوسط. ويتسم ما يلي بأهمية خاصة:

- نتائج اجتماع لجنة المديرية العامة، المعقود في آذار/مارس ٢٠١٣، الذي سلط الضوء على أهمية تحسين التدريبات العسكرية المشتركة؛

- مشاركة البرتغال في المشروع الأوروبي "شبكة فرس البحر للبحر الأبيض المتوسط"، التي تقودها إسبانيا، والتي ستنفذ في تونس والجزائر وليبيا ومصر. بمبلغ مجموعه ٤,٥ ملايين يورو. وشاركت أيضا في المشروع إيطاليا وفرنسا وقبرص واليونان لزيادة قدرة الدول الأعضاء في شمال أفريقيا على مكافحة الهجرة غير القانونية والاتجار غير المشروع، عن طريق تعزيز الرقابة على الحدود.

ويتحقق التعاون المنشود في إطار هذا المشروع من خلال ما يلي:

- التدريب والتعليم في مجال خفر السواحل، الأمر الذي يشمل البحث والإنقاذ والعمليات التي يُضطَلَعُ بها في أعالي البحار؛ ومراقبة الحدود؛ ومدونة قواعد سلوك قوات الأمن؛ وحقوق الإنسان للمهاجرين؛

- وزيادة القدرة التقنية لمراكز التشغيل العاملة؛

- وتبادل المعلومات، عن طريق السواتل، من خلال النظام الأوروبي لمراقبة الحدود، بين خفر السواحل في شمال أفريقيا ومراكز التنسيق الوطنية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وفي مجالي الدفاع وحوار ٥+٥، شاركت البرتغال أيضا في "تدريبات المتوسط ١٣" وتهدف هذه التدريبات المتعددة الأطراف، التي يقودها الجيش الجزائري والتي نظمت في إطار الحوار، إلى تعزيز التعاون التنفيذي بين القوات البحرية الجزائرية والقوات البحرية للبلدان الأخرى في مجالي الرقابة والأمن البحري.

ونسلط الضوء أيضا على مشاركة البرتغال في "تدريبات الحدود البحرية - ١٣"، في إطار حوار ٥+٥، والتي مُثلت فيها ١٠ بلدان.

إسبانيا

[الأصل: بالإسبانية]

[١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

لأسباب تاريخية وجغرافية، مثلت منطقة البحر الأبيض المتوسط على الدوام أولوية بالنسبة لإسبانيا في جميع الجوانب.

وأدرجت المنطقة ضمن استراتيجية الأمن الإسبانية المعتمدة في عام ٢٠١٣، والتي تشدد على أن السلام والرخاء في جنوب البحر الأبيض المتوسط لا غنى عنهما لأمننا وأمن أوروبا ككل.

وتمثل منطقة البحر الأبيض المتوسط إطارا واضحا للعمل الخارجي الذي تقوم به إسبانيا (على نحو يتماشى مع إجراءات الاتحاد الأوروبي والمنظمات الأخرى التي تكون إسبانيا عضوا فيها) وألوية في وضع سياستها الدفاعية.

وتشير سياسة الدفاع الإسبانية (وحطة الدبلوماسية الدفاعية باعتبارها القوة المحركة الرئيسية لهذه السياسة)، إلى جانب إرشادات الدفاع الوطني لعام ٢٠١٢، إلى أن الأمن في منطقة البحر الأبيض المتوسط له أهمية أساسية، إذا أخذ في الحسبان أن الاستقرار التام في حوض البحر الأبيض المتوسط لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تحركت المناطق المجاورة، وهي منطقة الشرق الأوسط ومنطقة الساحل، في هذا الاتجاه أيضا.

وتجسد هذه سياسة ارتفاع مستوى التزامنا، على نحو ما يتضح من وجودنا العسكري في لبنان.

والصراع العربي - الإسرائيلي الذي لم يُحَل بعد، والحالة في ليبيا التي تتحرك نحو وضع الدولة الفاشلة، والحرب الأهلية في سورية، تُبرز كلها كأسباب رئيسية لزعزعة الاستقرار في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

ويتمثل أحد الحلول الممكنة في وضع مبادئ ترسي الأساس لتدابير بناء الثقة والأمن في البحر الأبيض المتوسط. ويمكن الاطلاع على النص الكامل للبيان المقدم من إسبانيا على الموقع الشبكي <http://www.un.org/disarmament/disarmsec/resolutions/>.